

العدوان السعودي - الإسرائيلي الأول على

أسعد ابو خليل*

لو أردت أن تعرف ما بنيت آل سعود في العدوان الوحشي على اليمن عليك أن تعود في الستينيات. بدأ العدوان آنذاك عندما كان الصراع بين الملك سعود وأخوته السديريين لم يُحسم بعد. حسمته أميركا لهم (لم تكن الحكومة الأميركية مرتاحة أبداً للصراع في داخل السلالة الحاكمة وهي كانت تتدخل لحسم الصراعات مثلما كان الاستعمار البريطاني يتدخل). لا يمكن فهم حقيقة مقاصد العدوان الخليجي الحالي على اليمن من دون مراجعة المداولات الأميركية مع النظامين الأردني والسعودي أثناء حرب اليمن الأولى في الستينيات، وخصوصاً في عهد جون كينيدي لأن بعضاً من الوثائق عن تلك الحقبة بات متوفراً، وإن وفق تقدير أرشيفي خاضع لمراقبة حكومية.

لم تكن حرب اليمن الأولى حرباً أهلية، أو لم يرد لها آل سعود أن تكون حرباً أهلية. كانت حرباً يمنية بين نظام موغل في الرجعية وضباط قوميين عرب لكن ولاء آل سعود فاق أي اعتبار. ومهما كان نظام عربي ما سيئاً فإن آل سعود يدعمون بدلاً أسوأ منه. لم يكن النظام الجمهوري في أشكاله زاهراً، لكن الخيار السعودي كان أسوأ حتماً. أراد آل سعود إفهام أهل الخليج أنهم يقرون شكل الأنظمة وأن المسار السياسي يجب أن يكون متوافقاً مع الرجعية والتخلف في الرياض.

إن ما نشر من أوراق رسمية من عهد إدارة كينيدي تكفي لتسليط الضوء على الموقف السعودي الحقيقي في المداولات مع واشنطن. وكان فيصل لم يصحب ملكاً بعد وهو الذي قاد حملة إقناع واشنطن بالتدخل العسكري الفوري في اليمن وبضرورة ضرب جمال عبد الناصر. ولم يكن يقل حماساً عن فيصل إلا الملك الأردني، حسين، الذي كاد أن يسقط نظامه في عام 1963 قبل أن ينتشله الكيان الصهيوني الغاصب، الذي هدد النظام المصري عبر واشنطن بأنه سيتدخل عسكرياً للحفاظ على النظام الهاشمي مهما كان. هذا هو التاريخ غير الملحن وغير المنشور عن تلك الحقبة من «الحرب العربية الباردة» والمستعرة.

تفجر الصراع في اليمن عام 1962 في مرحلة حرجة من تطور العلاقة بين الإدارة الأميركية في عهد كينيدي وجمال عبد الناصر. لكن تعامل عبد الناصر مع الإدارة الأميركية كان على أسس مختلفة من تلك التي تربط دليلاً بين الأنظمة العربية وواشنطن (بصرف النظر عن موقف المرء من تلك العلاقة، لناحية الإفراط المصري في التعويل على إمكانية تحييد أميركا في مسائل الصراع العربي - الإسرائيلي وفي مسألة الصراع العربي - العربي خصوصاً ان تصديق وعود أميركا أضعف الموقف الناصري في حرب اليمن ومن ثم في إطلاق يد العدو الإسرائيلي لشن العدوان في حزيران 1967 لأن إدارة جونسون خدعت النظام المصري بقولها إنها ستلوم من سيبادر إلى شن العدوان). حاول السفير الأميركي، جون بادو، مرّة واحدة فقط، على سبيل المثال، في لقاء مع عبد الناصر ان يربط بين المساعدات الأميركية لمصر والسياسات المصرية، فثار عبد الناصر بوجهه وأخرسه على الفور، وسمع كينيدي بذلك فامر بتخفيف الوتيرة وعدم اتباع هذا الأسلوب. سلم كينيدي أمر العلاقة مع ناصر إلى المستعربين، وبشخص سفيره بادو في القاهرة. وأمل المستعربون بربط عبد الناصر في حلف مع أميركا وذلك لإبعاده عن المحور السوفياتي، لكنهم كانوا يعلمون ان الصهائنة قاوموا بقوة التقارب الأميركي مع عبد الناصر.

فرضت حرب اليمن على إدارة كينيدي أن تختار بين آل سعود والعلاقة البطيئة مع عبد الناصر، ولم يكن هناك حيرة في الاختيار. إن الحرب اليمنية هي التي قضت على شهر العسل القصير بين إدارة كينيدي والنظام المصري. كما أن الإدارة الأميركية أوضحت في رسالة إلى عبد الناصر مبكراً انها تعتبر الاستعمار البريطاني في عدن من «المصالح الحيوية» لها (يمكن مراجعة

موقف إدارة كينيدي نحو الحرب اليمنية، وبناء على المراسلات الرسمية، في كتاب «وارن ياس»، «ادعم أي صديق: شرق أوسط كينيدي وصناعة التحالف الأميركي - الإسرائيلي»). وطار فيصل إلى واشنطن كي يعزّز عن مخاوفه أمام كينيدي: وعلى طريقة العدو الإسرائيلي في تصوير كل عدوٍ لنظامه على أنه جزء من مؤامرة يقودها أعداء أميركا، ربط فيصل بين مؤامرة النظام الجمهوري في اليمن وبين الاتحاد السوفياتي نفسه. وخلافاً للخطاب السعودي العلني، لم يكن فيصل يكثرث لوضع الشعب اليمني أو مصلحته بل كان جل همه (وهو الملك حسين) الدفاع عن الأنظمة الرجعية المرتبطة عضواً بأميركا، مثل النظام السعودي والأردني. كان فيصل يخشى، باعترافه هو، على مصير نظام آل سعود وعلى مصير باقي الأنظمة الملكية في المنطقة العربية. إن قلب نظامه هو هدف عبد الناصر، وطالب فيصل بقطع المعونة (الغذائية) عن الشعب المصري عقاباً لناصر على تخويفه لآل سعود. ولم يمض وقت طويل على اندلاع الحرب (التي سغرتها السعودية نفسها استماتة في الحفاظ على الأنظمة الخاضعة لنفوذها والمعتبرة عن نظامها التقليدي الرجعي) قبل أن يطالب فيصل المذخور بتدخل أميركي عسكري فوري ضد النظام المصري ودعماً للملكية في اليمن. لكن الإدارة الأميركية امتعضت من ولولة الملك حسين ونحبيه على النظام البائد في اليمن، وعلق خبير الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض بالقول: «نحن والبريطانيون نمول هذا البلد المصطنع» (ص. 108 من الكتاب المذكور أعلاه). وعندما يئس حليف الصهيونية الدائم، حسين، من إمكانية شن أميركا الحرب بالنسبة عن عروش الاستعمار العربية، أرسل من تلقاء نفسه طائرات حربية إلى الطائف بالإضافة إلى مستشارين عسكريين وأسلحة.

لكن لم يكن فيصل وحسين الوحيدان اللذان يضغطان على الإدارة الأميركية لشن حرب ضد عبد الناصر وقطع العلاقة معه بل ساعدهم في ذلك عماد اللوبي الخليجي في واشنطن (مدّاك): أي شركتي النفط العملاقة واللوبي الإسرائيلي. وفي سياق متوازن، فتح النظام السعودي علاقة مباشرة مع الدولة الصهيونية في أول تحالف عسكري بينهما منذ إنشاء الدولة. إن المعلومات عن ذلك التحالف غير معروفة وليس هناك من وثائق منشورة عنه لكنني سألت دبلوماسياً أميركياً متقاعداً (من المستعربين) عنها فلم يفتني وقال إنه قانوناً لا يستطيع ان يفصح عن أسرار لكنه بعث لي بدراسة حكومية غير سرية (لكنها غير منشورة) وجاء فيها بالحرف ما يلي: «إن الدعم الإسرائيلي الفعلي لقضية (دعم) الإمامة السعودية بدأ على الأرجح قبل اللقاءات المباشرة بين الحكومتين (السعودية والإسرائيلية) والحركة الملكية اليمنية... لقد توصلت هذه الدراسة إلى رصد مكانين للقاءات سعودية - إسرائيلية مباشرة في مرحلتين متميزتين من الحرب الأهلية في اليمن. إن سلسلة اللقاءات الأولى المرصودة بدأت في آذار 1963 في الهند. فقد ذكرت مصادر هندية أن مسؤولاً في السفارة السعودية في الهند، أحمد القاضي، بدأ بالتردد على القنصلية الإسرائيلية في بومباي. وفق مصادر عربية مصرية، فإن ولي العهد فيصل أمر باللقاءات السعودية الرسمية رداً على الانقلابين في بغداد والقاهرة في شباط وأذار من عام 1963... وكان تركيز اللقاءات الإسرائيلية -السعودية على إمكانية إنزال إسرائيل أسلحة لقوات القبائل الملكية إضافة إلى مدّ السعوديين واليمنيين بمعلومات استخباراتية عسكرية حول حركة وقدرات الجيش المصري. والتقى ممثلون يمنيون وإسرائيليون مباشرة، إما بمبادرة منهم أو بإيعاز من السعودية خلال تلك الفترة. وقد زار وفد ملكي إمامي يمني إسرائيل في آذار 1963 في الوقت نفسه الذي كان مسؤول السفارة السعودية في الهند يزور القنصلية الإسرائيلية في بومباي. لكن مصادر إسرائيلية أخرى كشفت أن طائرات إسرائيلية من دون

علامات (عن مصدرها) قامت من قاعدة في جيبوتي بأكثر من درزينة رحلات، أو حتى نحو عشرين، لإلقاء أسلحة فوق مناطق الملكيين في أواخر 1962 ومعظم عام 1963. أما المجموعة الثانية من اللقاءات السعودية - الإسرائيلية المؤكدة فقد جرت في أوروبا منذ عام 1965. وفي إجراء غير مألوف بتاتاً، ذكر السفير الإسرائيلي السابق في بريطانيا، أهارون ريميز (1965-1970) أمر لقاءاته هو، ولقاءات لمسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى، وبصورة مستمرة مع زعماء من السعودية والأردن في مقابلة مع صحيفة «كول هاتر»، في 12 آب من عام 1983. لكن السفير لم يفصح في تلك المقابلة أو في مقابلات أخرى عن مضمون تلك اللقاءات... لكن مصادر عسكرية إسرائيلية أخرى قالت إن «أمان» ووزارة الدفاع السعودية وأجهزة الأمن الإيرانية، بما فيها «السافاك» ووزارة الدفاع الإيرانية كانوا على تواصل مستمر في ما بينهم على أثر النصر الإسرائيلي في حزيران 1967 (ص. 23 إلى ص. 25 من الدراسة غير المنشورة).

يعترف المؤرخ البريطاني، كلايف جونز، في كتابه «بريطانيا والحرب الأهلية

”

كانت المملكة لا تملك حرية التحرك من دون إذن أميركي مباشر

“

اليمنية، 1962-1965»، بندرة المعلومات عن الدور الإسرائيلي في تلك الحرب. لكن حقيقة الموقف الإسرائيلي (غير المعلن) في تلك الحرب تبدو واضحة في الأوراق الأميركية الرسمية (أو ما سُمح بنشره إلى حينه). ويضيف جونز: «شبتاي شافيت وأرييل شارون أكّدا في مقابلات متفرقة بعد ثلاثة عقود من الحدث أن الدولة اليهودية كانت متورطة في نشاط سرّي في اليمن مع ان الرجلين بقيا غامضين حول الطبيعة المحددة ونطاق هذا التورط... إن عملية المرتزقة نظمت إمداداً جويّاً في مناطق محددة خاضعة للسيطرة الملكية في اليمن. إن بعض، وليس كل في مطلق الأحوال، هذه الإمدادات (ذات الاسم الكودي، «مانغو») كانت تجرى برعاية السلاح الجوي الإسرائيلي، مع طائرات ذات تعاقد



يختلف العدوان السعودي على اليمن في الستينيات عن العدوان هذه الأيام (أف ب)

مع عمليات المرتزقة البريطانية عبر إما قواعد إسرائيلية جوية أو . على الأقل في مرّة واحدة . عبر طائرات نقل تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي، والتي قامت بعمليات إعادة الإمداد (ص. 135-136 من كتاب جونز المذكور).

وقد زار شمعون بيريز، وكان قريباً جداً من بن غوريون، واشنطن في نيسان من عام 1963، وقام بخدمة الجهد السعودي الدبلوماسي لقطع صلة المودة بين الإدارة الأميركية وبين عبد الناصر. وتوقع بيريز في حديثه في وزارة الخارجية أن «سقوط (نظامي) حسين وسعود فيصل أمر لا يمكن تجنبه» لكن في المقابل دعا إلى أن تقوم إسرائيل وأميركا بفعل كل ما في وسعهما لتدعيم النظامين الملكيين. ولم يكتف بيريز بلقاءاته في وزارة الخارجية إذ انه تسنى له في تلك الرحلة ان يلتقي بجون كينيدي نفسه في البيت الأبيض، بترتيب من مايك فيلدمان (مستشار كينيدي للشؤون اليهودية والإسرائيلية والذي كان يشرف على كل ما يصدر من قرارات تتعلق بدولة الكيان الغاصب). وفي اللقاء مع كينيدي عبّر بيريز عن قلقه من مصير الملك الأردني وقال إن «مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي تخافها إسرائيل» (ص. 118 من كتاب باص).

وبلغ القلق الإسرائيلي أوجه في شهر نيسان على مصير حليفهم العزيز، الملك حسين. كانت الأنباء عن احتمال قيام انقلاب لصالح عبدالناصر هو الشغل الشاغل لدولة العدو، وحتى للحليف الأميركي. لكن القلق الإسرائيلي كان مبالغاً فيه، وقد اعترف مسؤولان رفيعان في إدارة كينيدي بعد سنوات بأن الحكومة الأميركية كانت سترسل «المارينز» للدفاع عن النظام الأردني في حال تعرضه لانقلاب. وقد نقل السفير الأميركي في دولة العدو آنذاك الآراء والمخاوف الإسرائيلية على مصير الحليف الأردني، وقال: «إن الإسرائيليين سيفعلون كل ما هو ممكن لحماية موقع الملك (حسين)». وهذا الدفاع يمكن أن يكون عبر تهديد النظام المصري بالتدخل ضده أو عبر التدخل ضده عسكرياً.

وفي هذا الجو المحموم بدأت الحكومة الأميركية عملية «السطح الجامد» وذلك لتدعيم النظام السعودي، ولردع النظام المصري عن إزعاج الحليفين السعودي والأردني على حدّ سواء. وكان هذا التدخل العسكري في السعودية هو الوحيد (المباشر والمعلن) في منطقة الشرق الأوسط في إدارة جون كينيدي. لكن هدف العملية لم يكن حياة وراحة آل سعود بل حماية المنتج النفطي الحليف من خطر عبد الناصر الداهم.